على عدم الحصول الى هذا التوجيه بحث لان المقصود
من الكلام هو الاستفادة والاخبار بعدم الحصول
في الدار مقصود من المقاصد وكالاخبار بعدم الحصول
مطلقا مقصود ايضا وكيف يحصل هذا بذلك ولقائل ان يقول
اسم كان واخواتها من المرفوعات ولم يذكره ويمكن ان يجاب
عنه بان اسم كان مع الخبر فعل فانه مسند الى الاسم فيكون
اسمه داخلا في الفاعل فلم يحتج الى ذكره ههنا
وقد جاء في الشعر مع صدورها الا ان فيه نظر لان
الخبر المحذوف يجوز ان يكون خبرا للمبتداء ولم يدل الا
لان لا اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع
بلا تكرير ولانه السد ليست بنكرة والاسم الواقع بعدها
مرتفع وهو يرلع فعلمت انها استعملت بمعنى ليس ولولا هذا
السبب لما استعملوها هكذا مذهب سيبويه و عندي
ان لا هذه لنفي الجنس ولكن رفع ما بعدها ضرورة
المنادى وهو المطلوب الخ لا يصلح تحديد لفظ المنادى
بما ذكره لانه غير مطلوب الاقبال فالحد للمعنى وفيه بحث
لانه نوع من المفعول به وهو من المنصوبات فيجب النصب
والنصب من عوارض اللفظ دون المعنى فلا يكون المعنى
منصوبا فلا يكون منادى والجواب بانا نختار ان
الحد للفظ وتقديره الكلام هو اللفظ الذي يطلب
اقباله بمعناه مستقيم وانما قال دخول الجر و
لم يقل دخول حرف الجر الخ لان من شان ان المفعول يدخله
الرفع والنصب ولا يدخله الجر ولو قال دخول حرف
الجر لفسد هذا المعنى المقصود وايضا فيه بحث لان الكلام
في المنادى المذكور ليس فعلا وانما المراد به مجرد لفظ

من غير ملاحظة شيء من معناه ومهما اعتبر معناه لا يكون
فعلا فقام هذا اسم لقام الذي هو فعل والمراد
من التركيب المركب الاسنادي فلا يتوجه على النقض
الخ قيل عليه التركيب الاسنادي يكون مبنيا لانه لم يقع جزء
التركيب الاسنادي حتى يكون معربا المراد بالمشابهة
المنفية المشابهة الموجبة للبناء الخ فيه نظر لان المضارع
الصرف ليس مشابه للفعل الماضي وفعل الامر وان كان
مشابها لمطلق الفعل اذ مشابهة العام لا توجب مشابهة
الخاص فانها اسباب تصلح للاختلاف لان العامل
سبب للمعاني المعتورة عليه والمعاني المعتورة سبب للاعراب
والاعراب سبب الاختلاف فالاعراب اقرب الى الاختلاف
من المعاني المعتورة والعامل ولو حمل السبب على
السبب التام لكان اوجه ممنوع لان السبب التام هو الذي
يقتضي الشيء من غير احتياج الى الغير وهو احتياج الى
العوامل والمعاني المختلفة قوله فالمفرد المنصرف
الخ في العبارة نظر لانه يجوز ان يكون قوله
رفعا منصوبا على انه تمييز عن نسبة في جملة كقولك فالمفرد
المنصرف بالضم رفعا وكان من الواجب عليه ذكر
شرط اخر وهو انها مكبرة لان ذكر الاسماء الستة جميعها
بلفظ المكبر لان الاسماء المذكورة مكانة الكثرة بالمثال
عن ذكر المكبرة فان قلت فلا حاجة اذا الى قوله مضافة
الى غير ياء المتكلم لانها ذكرها غير مضافة الى ياء المتكلم
قلت انما ذكرها ليعلم انها لو كانت بالوجه المذكور مضافا
الى غير ضمير المخاطب من الاسماء مثل ابي زيد لم يعتبر حكم اعرابها
ولو قال بغير هاء ويا النسبة الى [illegible] ورود النقض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)